

المحاضرة السادسة مقرر قوانين وتشريعات بيئية (ي402)

ويتعين على كل دولة عضو التعاون على أكمل وجه مع سائر الدول الأعضاء لتسريع مقاضاة مرتكبي أي نشاط من الأنشطة المذكورة بأقصى عقوبة ، وضماناً لتنفيذ الاتفاقية بصورة فعالة يجب على الدول الأعضاء تعيين أو إنشاء هيئة حكومية تكون الهيئة الوطنية المعنية بذلك ، تقوم بعدة أعمال منها:

1- تنسيق عمليات التفتيش التي تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المواقع الصناعية أو العسكرية الخاضعة للتحقق .

2- إعداد الإعلانات الأولية والسنوية .

3- الاسهام في مساعدة وحماية الدول الأعضاء التي تتعرض لهجمة كيميائية أو لتهديد لهجمة كيميائية .

4- العمل على تعزيز الاستخدام السلمي للكيمياء .

5- العمل من أجل التعاون بين سائر الدول الأطراف والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

* حماية البيئة في التشريع العراقي :

فعلى المستوى التشريعي ، كان العراق من أوائل الدول العربية التي فكرت في حماية البيئة والحد من تدهورها، وتم تشكيل ما يعرف (بالهيئة العليا للبيئة البشرية) عام 1974م، وكان ذلك عقب مشاركة العراق في مؤتمر إستوكهولم للبيئة البشرية عام 1972م.

ومارست تلك الهيئة مهام عملها لمدة أكثر من عام ونصف ، وارتبطت بهذه الهيئة دائرة عرفت بأسم (دائرة الخدمات الوقائية والبيئية) وهي من دوائر وزارة الصحة.

أما على المستوى القانوني ، فقد نشأت الدولة العراقية الحديثة مع بداية القرن العشرين بظهور المملكة العراقية بعد إنتهاء الإحتلال العثماني ، ولم يتطرق القانون الأساسي العراقي للأعوام (1925 و1958 و1963) للبيئة ضمن نصوصه الدستورية.

أما دساتير الأعوام (1964 و1968 و1970) فقد أشارت في موادها الدستورية للجانب الصحي ، والنص على أن الرعاية الصحية حق للعراقيين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع فيها.

وحصل التطور الأبرز في دستور عام 2005م ، فقد وردت فيه إشارة صريحة على ضرورة توفير البيئة الصحية الملائمة للعيش وتكفل الدولة حمايتها والحفاظ عليها، وكان ذلك في المادة (33) من الدستور.

وتأسست وزارة البيئة في العراق بعد التغيير الذي حصل في عام 2003م، بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة ، خاصة بعد سلسلة الحروب التي خاضها العراق والدمار الذي لحق البيئة العراقية جراء هذه النزاعات والإستنزاف الذي تعرضت له موارده على شتى الاصعدة الأقتصادية والاجتماعية والثقافية والاسرية، ولم تبتعد البيئة عن هذا التدهور، فكان لابد من العمل بسرعة على تلافي هذا التدهور لما له من مضار قد تؤدي الى المساس بحق الانسان في الحياة .

وبذلك فقد تحول العمل البيئي إلى نظرة أكثر شمولية تعتبر إن البيئة هي وحدة واحدة غير مجزأة، وان حماية البيئة لا ينبغي أن تقتصر على فقرات محددة دون غيرها أو على مناطق أو قطاعات بيئية دون غيرها، حيث أصبحت هناك وزارة مختصة بتنفيذ الاحكام القانونية المتعلقة بحماية البيئة في شتى مجالاتها، لا مجرد مديرية مرتبطة بوزارة الصحة .